



وزارة المالية



هيئة مكافحة الفساد

مذكرة تفاهم

الفريق الأول: هيئة مكافحة الفساد

يمثلها رئيس الهيئة معايي المسئل الدكتور أحمد براك.

الفريق الثاني: وزارة المالية

يمثلها معايي السيد شكري بشارة.

مقدمة

إن هيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية، وإدراكاً منها لأهمية الشراكة المؤسساتية في تعزيز قيم النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد والوقاية منه، بإعتباره العدو الأول لنهاية المجتمع وبناء الدولة وتقدمها. وانطلاقاً من رغبتهما المشتركة في إيجاد بيئه راضية للفساد بكل أشكاله ولقناعتها بأن تضافر الجهود الوطنية وتكاملها يعتبر ضرورة حتمية ولازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ولأهمية تعزيز واستمرار العمل المشترك بينهما وانطلاقاً من ادراك كل طرف لمسؤولياته المناطة به، فقد اتفقا على الآتي:

أولاً: تعتبر مقدمة هذه المذكرة جزءاً لا يتجزأ منها وتقرأ معها.

ثانياً: اتفق الطرفان على أن الغاية من هذه المذكرة على سبيل المثال لا الحصر يتمثل بالآتي:

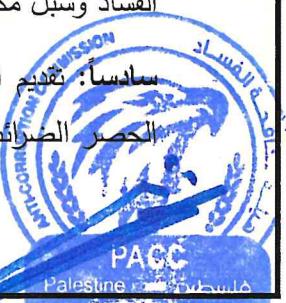
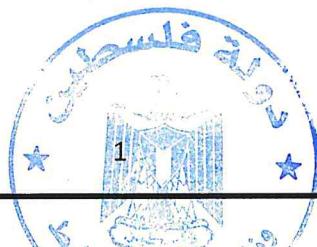
- 1- تعزيز سيادة القانون وانفاذه.
- 2- ترويج وتدعم التدابير الرامية إلى منع ومكافحة الفساد بنجاعة وفعالية.
- 3- تعزيز اسس ومعايير النزاهة والمساءلة والشفافية في ترشيد إدارة المال العام.
- 4- تعزيز سبل الوصول للعدالة.

ثالثاً: التعاون في إعداد خطة العمل الازمة لتنفيذ الإستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 على أن يحدد إطار زمني ومؤشرات قياس ومخرجات تضمن الجدية.

رابعاً: مساندة وزارة المالية في جهودها الساعية لتعزيز شفافية المعلومات والتقارير المالية للقطاع الخاص واعتماد الإجراءات والتدابير الرادعة للتهرب الضريبي.

خامساً: التعاون المشترك في اعداد وتنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى رفع وعي العاملين في إدارة المال العام بأوجه الفساد وسبل مكافحته والوقاية منه من خلال تنظيم ورش عمل ولقاءات وفعاليات مشتركة.

سادساً: تقديم المساعدة الفنية لطواقم الهيئة في الملفات التي تتطلب خبرة متخصصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر الضريب، الموازنة،...



سابعاً: وضع آليات للتعاون واعداد الأدوات اللازمة لتسهيل الإجراءات وتحقيق النتائج المرجوة بأسرع وقت. ومنها على سبيل المثال لا الحصر؛ نماذج التقييم الذاتي لمراجعة التدابير الوقائية المعتمد بها في مكافحة الفساد، ...

ثامناً: تبادل الخبرات والاطلاع على أفضل الممارسات الخاصة بتعزيز النزاهة ومفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد في إدارة المال العام.

تاسعاً: وضع آليات العمل التي من شأنها أن تضمن السرية الالزمة للهيئة في الاطلاع على البيانات والبرامج الالزمة في قيامها بعملها الهدف إلى التحقق من شبكات الفساد وملائحة مرتكبيها وفقاً لأحكام القانون وحسب الأصول وبما لا يخل بالإجراءات القانونية والإدارية.

عاشرأً: المشاركة الفاعلة في مراجعة التشريعات والسياسات المعتمد بها في إدارة المال العام لضمان ادراج البنود والصكوك القانونية التي من شأنها تعزيز النزاهة والشفافية في إدارة المال العام في إطار الوقاية من الفساد.

حادي عشر: تشكيل لجنة مشتركة بين الطرفين لغایات نظر القضايا والمواضيع ذات الخصوصية التي تبرز الحاجة لتنظيمها إلى جانب تحديد نقاط اتصال فعالة لدى الطرفين لضمان التجاورة والتطبيق الأفضل لأحكام هذه المذكورة.

ثاني عشر: يلتزم الطرفان ب المباشرة بنود هذه المذكورة مجتمعين وبالتشاور فيما بينهما بموجب روح الشراكة والتعاون والرغبة المشتركة في تحقيق النتائج، وتقرر نصوصها في ضوء مقدمتها والأغراض المنشودة منها، وأهداف الخطة الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، وقانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته.

ثالث عشر: تتضمن هذه المذكورة مقدمة وثلاثة عشر بندأً بما فيها هذا البند، وحررت على نسختين أصليتين باللغة العربية احتفظ كل طرف بنسخة منها.

اعتمدت ونظمت من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية في هيئة مكافحة الفساد.

تحريرا في / 2019م.

الفريق الثاني

وزير المالية

الوزير شكري بشارة

الفريق الأول

رئيس هيئة مكافحة الفساد

المستشار د. أحمد براك

